

لمحة تاريخية حول تطور التنمية المستدامة

سعود غالي صبر¹، هاوژين خسرو أحمد²^{1,2}قسم الاقتصاد، سكول الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراقEmail: saud.Sabr@univsul.edu.iq¹, hwzhen.ahmad@univsul.edu.iq²

الملخص:

يهدف هذا البحث من خلال منهجها الاستقرائي والتاريخي إلى تسليط الضوء على مفهوم الفكر التنموي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أحدث المستجدات وما توصل إليه الفكر الاقتصادي حتى الآن أو ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي مفادها تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل عدالة اجتماعية وسلامة البيئة. إذ تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأعمال التجارية داخل المجتمع لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويتضح لنا أن التنمية المستدامة هي في الواقع تعتبر عن مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية والبيئية للمجتمع كما توضح هذه الدراسة مدى اهتمام المجتمع الدولي بقضايا التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية التي انعقدت من أجلها العديد من الإعلانات والمؤتمرات الدولية التي نالت اهتماما غير مسبوق بهذا الموضوع، وعلى رغم من هذا الاهتمام الدولي بقضية التنمية المستدامة إلا أن العديد من البلدان النامية تستهدف تحقيق تلك أهداف ولكنها ما زالت بعيدة بسبب المعوقات الديون الخارجية والفقر والفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، فكر التنمية العالمية، العدالة الاقتصادية، السلامة البيئية، الإعلانات الدولية.

پوخته:

ئهم توێژینهوهیه ئامانجی ئهوهیه، له ریگهی رییازی میژوووبیهوه، رۆشنایی دمهخاته سه چهمکی بیرى گهشهسهندنی جیهانی له دواى كۆتایی جینگی جیهانی دوومهوه، بۆ دوا پێشهاتهکان و بیرى ئابووری که تا ئیستا پی گهیشتهوه، یان ئهوهی به گهشهپیدانی بهردهوام ناسراوه، که به واتای بهدهستهینانی گهشهسهندنی ئابووری له ژیر رۆشنایی دادپهروهی کۆمهلایهتی و پارێزگاری ژینگهیی. ئامانجی گهشهپیدانی بهردهوام بریتیه له بهدهستهینانی هاوسهنگی له نێوان چالاکیه ئابووری و کۆمهلایهتییهکان وه ههروه بازرگانی کردن بۆ دابینکردنی پێداویستییهکانی ئیستا بهی ئهوهی سازش لهسه توانای ئهوهکانی داهاتوو بکات بۆ دابینکردنی پێداویستییهکانیان. لهم توێژینهوهیهوه بۆمان رووندهیتهوه که رادهی گرنگی پیدانی کۆمهلهگهی نیودهولتهتی به پرسهکانی کاریگر له نێوان ژینگه و گهشهپیدان نیشان دهات، که له پیناویا چهندین بهیاننامه و کۆنفرانسی نیودهولتهتی بۆ نهجام دراوه، وه گرنگیهکی بێ وینهیان بهم بابته یاوه سههرای ئهم گرنگی پیدانه نیودهولتهتییه له پرسى گهشهپیدانی بهردهوام، بهلام زۆریک له ولاتانی تازهپهگهیشتهوی جیهان ئامانجیان گهیشته به ئامانجهکانی گهشهپیدانی بهردهوام، بهلام هیشتا دووره بههوی بهربهست و قهرزی دهرمکی و ههژاری و گهندهلی کارگیری.

کلێله وشهکان: گهشهپیدانی بهردهوام، بیرى گهشهپیدانی جیهانی، دادپهروهی ئابووری، سهلامهتی ژینگه، جارنامه نیودهولتهتییهکان.

Abstract:

This study aims through its inductive and historical approach to highlight the perception of global development thought since the end of the Second World War to the latest innovations of economic thought until now or what is known as sustainable development, which means achieving economic development under social justice and environmental safety, sustainable development aims to achieve social justice and environmental safety. Achieving a balance between economic and social activities, as well as business within society to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs It is clear to us that sustainable development is in fact a comprehensive concept associated with the continuity of the economic, social, legal, institutional and environmental aspects of society as this study illustrates the extent of the attention of the international community to the issues of mutual effects between the environment and development For which many international declarations and conferences have been held, which have received unlimited attention to this subject, and despite this international interest in the issue of sustainable development, many developing countries are behind sustainable development and are still far away or not applied because of the obstacles such as, external Debt , poverty and administrative corruption.

Keywords: Sustainable Development, Global Development Thought, Economic Justice, Environmental Safety, International Declarations.

المقدمة

يعد مفهوم التنمية المستدامة بمعناه الحالي ناتجاً متطوراً لمفهوم التنمية، وهذا المفهوم الجديد يعد بأنه يمثل الوصول إلى الارتقاء بالرفاهية في كافة جوانبه للأجيال الحاضرة، إذ لا يمكن أن تكون على حساب قدره الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها. كما أن هذا المفهوم مبني على مبدء دمج البعد البيئي بالسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل هدف تحقيق التنمية من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول بحيث تسمح بالاستمرار والاستقرار من حيث استخدام موارد الطبيعة بشكل عقلائي وغير مفرط وتأخذ من التوازن البيئي محوراً أساسياً لمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة مستقبلاً للأجيال القادمة من جميع النواحي مع تنظيم موارد البيئة والعمل على تنميتها وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية. لذلك وللأهمية التي تتمتع بها عملية التنمية المستدامة فقد استحوذ على اهتمام الرأي العام وأصبح مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة انطلاقاً من المحافظة على البيئة بكل ما تحويها من موارد وإمكانات.

مشكلة البحث: تعد التنمية المستدامة أداة مهمة في مواجهة مختلف العوائق المتنامية لأفراد المجتمع وخريطة لطريق للنهوض بالمجتمعات. وتكمن مشكلة البحث في الوقوف على مدى تطور الفكر التنموي العالمي، وبدء الاهتمام الدولي بقضايا المتبادلة بين التنمية والبيئة، وبيان أهم المعوقات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية على وجه الخصوص.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التنمية المستدامة التي نالت اهتماماً واسعاً للعالم كله، فقد فرض هذا المفهوم نفسه في الفترة الأخيرة على الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك انطلاقاً من الدور الذي تلعبه في تطوير وتحريك عجلة تنمية الاقتصاد الوطني. حيث عقدت من أجلها القمم والمندوبات العالمية، وتتنضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة باعتبارها المقاربة الأحدث في مجال التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي بالإضافة إلى معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها (أن الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي والمحلي غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة، والسبب يعود إلى العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والداخلية والخارجية التي تواجه البلدان النامية في تحقيق تنميتها المستدامة).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تعريف التنمية المستدامة وتبسيط الضوء على الأساس النظري لتطوير التنمية وصولاً إلى التنمية المستدامة مع بيان أهم التطورات التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة من ناحية ومن ناحية أخرى إبراز أهم المعوقات التي تقف إمام النهوض بالعملية وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي والتأريخي للاهتمامات الدولية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وحتى الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين.

هيكلية البحث: لغرض الإحاطة بجميع مفردات البحث، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة والمبحث الثاني تناول التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، والمبحث الثالث فقد خصص لمعوقات التنمية المستدامة.

المبحث الأول/ مفهوم التنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه قد طرأ تطور مستمر وواضح عليها بوصفها مفهوماً ومحتويًا، وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وأنعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، 2007، ص19).

على الرغم من أن مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على صلة وثيقة مع بعضهم البعض ولكن هناك بعض الاختلافات التي تميز كل منهما عن الآخر، فالنمو الاقتصادي يعتبر تغييراً في مختلف الجوانب المادية للفرد وتغيير أيضاً بالجوانب المادية للمجتمع كله، في حين نلاحظ أن التنمية الاقتصادية عبارة عن تغييرات كثيرة وبشكل تدريجي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويعرف النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً وهو مفهوم كمي (هوشيار معروف، 2005، ص347)، ويقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي يعني الركود الاقتصادي بينما تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوماً كمياً ونوعياً تتضمن النمو الاقتصادي كأحد العناصر المهمة بالإضافة إلى تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية، سياسية وثقافية (إبراهيم العيسوي، 2020، ص17-18). والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف ولذلك فالتنمية أشمل من النمو إذ إنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير (مدحت القرشي، 2007، ص122)، لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد لقد أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية مدلولاً اقتصادياً يرتبط بالنمو وفقاً للمؤشرات الاقتصادية البحتة، كالدخل القومي والنتائج الإجمالية المحلي ودخل الفرد وغيرها من المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي (عبد القادر لخصر وللأخرون، 2018، ص92). وفي نهاية الستينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين أخذ مفهوم التنمية يكتسب أبعاداً اجتماعياً بعد ما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب المادية فقط، وأخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة وتحقيق العدالة وأصبح مفهوم التنمية أكثر اتساعاً حيث لم يعد يعنى كم النمو الاقتصادي وإنما أيضاً كيفية توزيع هذا النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها (ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم، 2006، صفحة 150). بينما في منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي يعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان، ولكن سمة هذا النوع من التنمية تزايد بشكل ملحوظ المتبادل التجاري بين الدول ازداد التوجه نحو التدخل المكثف بزيادة معدلات نمو التجارة الخارجية بدرجة كبيرة مقارنة بنمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومن تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي نتيجة تفاقم أزمة المديونية وأن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في الكثير من المجتمعات (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، 2007، مصدر سابق، ص24-25). وليصحو العالم منذ عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على ضجيج مشكلات بيئية خطيرة باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض في ظل إهمال التنمية الجوانب البيئية طول العقود الماضية، ولهذا برز مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تيار تنموي يدعو إلى أن تأخذ التنمية الاعتبار البيئية حيث تمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة والذي ورد لأول مرة في التقرير النهائي المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WECD) عام 1987 برئاسة غروهام بروتلاند إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون مساهمة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" حيث اعتبر هذا التقرير دستوراً وميلاداً لمفهوم التنمية المستدامة وبداية الاتفاق العالمي على هذا المفهوم (United Nations, 1987). كما ينسب أحد التعاريف وأهم التعاريف لنفس اللجنة باعتبار هو الأكثر شهرة، حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلبى حاجات المجتمع الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" (أحمد حتى، والأخرون، 2020، ص280). بعد خمس سنوات عقد مؤتمر في مدينة ريوديجانيرو (البرازيل) في 14 يونيو 1992 الذي شكل أكبر حشد عالمي وحتى ذلك الوقت اعتبر أكبر مؤتمر دولي على الإطلاق حول البيئة

والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة والمعروف بقمة الأرض الذي عرف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل" كما إشارة في المبدأ الرابع إلى أنه "الذي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي اعتبار حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عن التنمية (United Nation, 1993). كما قدم الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو، ورأى أن واجب الاستدامة من "أن لا نورث الأجيال المقبلة شيئا معيناً، بل نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننع به، ونتطلع إلى الأجيال التي ستليها من نفس المنظور. (United Nation, development program (UNDP), 2011, p. 17) كما عرف الاقتصاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) التنمية المستدامة بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن قدرة الاستجابية للنظم البيئية الداعمة (عودة راشد الجبوسي، 2013، ص 22). وعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل والذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس مال شامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (سهير إبراهيم حاجم الهيبي، 2014، ص 113-112). وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة للتداول للتنمية المستدامة، وقد تم تصنيفها إلى أربع مجاميع أساسية وهي:

- 1- **تعريفات ذات طابع اقتصادي:** إذ تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء بتقليص مستدام لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث تغيير جذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فتعني التنمية المستدامة توظيف الموارد من أجل التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.
- 2- **تعريفات ذات طابع اجتماعي:** تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير فرص عمل.
- 3- **تعريفات متعلقة بالبيئة:** التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض والماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء. (سمير الأمير غازي عبدالحميد، فاروق فتحى السيد الجزائر، 2020، ص 5)
- 4- **تعريفات متعلقة بالجانب التقني:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة بالبيئة وخاصة في الصناعة، وأستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية والتي تنتج أقل انبعاثات الغازات الدفيئة ملوثة وضارا بطبقة الأوزون (ماعى يوسف، الحسين عمروش، 2022، ص 773-774). كخلاصة للتعريف السابقة يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية التي تمس مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أقصى حد من النمو الاقتصادي المستدام مع مراعاة العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها ويكون هدفها الأساسي هي الحفاظ على البيئة وإدارتها بأرقى تكنولوجيا وذلك من أجل الوصول إلى رفع المستوى المعيشية وتعظيم الرفاهية البشرية. ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

جدول رقم (1) * تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجمع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

* المصدر/

1- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، التواصل، المجلد 16، العدد 2، ص 135

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة أهم تطورا في الفكر التنموي الحديث حيث لم يكن هذا المفهوم وليد ساعته أو فجائيا وإنما ناتج عن مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، ولقد مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها وكان هذا التطور استجابة واقعية لتزايد الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع وان بروز فكرة التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني مايلي (سعد قدوري الرفاعي، 2007، ص 22):

- 1- سنة 1968:- إنشاء نادي روما الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال في مختلف دول العالم، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة (شايب نبيل، 2018، ص 30). وفي نفس السنة قدمت دولة السويد نيابة عن الدول الإسكندنافية بشكوى ضد الدول الصناعية شارحة فيها مدى الأضرار الذي أصاب العديد من بحيراتها نتيجة للتلوث الذي تجلبه الرياح من مداخل مصانع الدول المجاورة ضمن انعقاد الدورة 45 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة) (هلال صالح الحديدي، 2018، ص 16).
- 2- سنة 1972:- قدم نادي روما تقريرا مفصلا بعنوان (حدود النمو) حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية والإنتاج الصناعي وتوفير الغذاء وتدهور البيئة ونفاذ الموارد الطبيعية وخلص إلى أنه إذا استمر الوضع في العالم على نفس الأنماط السائدة فإن ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استنزاف كبير من نسبة الموارد الطبيعية كما يستنتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث (فروحات حدة، 2010، ص 125).
- 3- 16 يوليو 1972:- عقدت الأمم المتحدة في مدينة ستوكهولم بالسويد تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان" ولقد ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة حيث وضع هذا المفهوم من الطرف إينياس ساش وموريس سترونج وأخريين (محمد غربي، 2013، ص 64). ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية أشد أعداء البيئة، وصدرت عنه وثيقة دولية تضمنت 22 مبدأ و 108 توصيات بهدف توجيه كافة الحكومات والمنظمات الدولية بالدفاع عن حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة والذي أصبح هدفا أساسيا لكل البشر (صبيحة سعاد، 2018، ص 311).
- 4- سنة 1980:- صدر تقرير الاستراتيجية الأولية للمحافظة على البيئة (IUCN) من الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والذي برز فيه مصطلح التنمية المستدامة كما تم أيضا بيان أهم مقوماتها وشروطها (عبد الكامل عطية، هدوش صلاح الدين، 2020، ص 311).
- 5- سنة 1982:- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة في العالم وتكمن أهمية التقرير في أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وأشار هذا التقرير على تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهماتها اقتراح إستراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار كما أكد بأن التنمية والبيئية مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد (محمد صالح الشيخ، 2002، ص 11).
- 6- سنة 1987:- قدمت اللجنة الدولية للبيئية والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا مفصلاً بعنوان (مُسْتَقْبَلُنَا مشترك) ويعرف كذلك بتقرير "بروتلاند" حيث تكلم التقرير عن التنمية المستدامة بشكل مفصل وأعد لها فصلا كاملا وتمت بلورة تعريف لها (إسلام محمد بنا، 2014، ص 11)، وكان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديداً وثورياً في الفكر التنموي إذ إنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد (موساوي رقيقة، موساوي زهية، 2017، ص 400). ومنذ ظهور هذا التقرير وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة تلاقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي منها على سبيل المثال لا الحصر (United Nations, 2001, p. 14).
- 7- سنة 1992:- نظراً لكوارث الصناعة التي حدثت في العالم (تشرنوبل مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة (وكالة حماية البيئة الدنماركية، 2004، ص 7). فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو وكانت تحت اسم "المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، حيث تشكل أكبر حشد عالمي إذ حضر ممثلو 179 دولة، حينها قد حضي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد مما اعتبر بمثابة تزكية رسمية لمفهوم التنمية المستدامة، ولقد أستحوذ مفهوم التنمية المستدامة منذ تلك القمة على اهتمام العالمي بأسره (سقني فاكية، 2015، ص 106). ولقد حققت قمة الأرض العديد من الإنجازات العظيمة وهي:

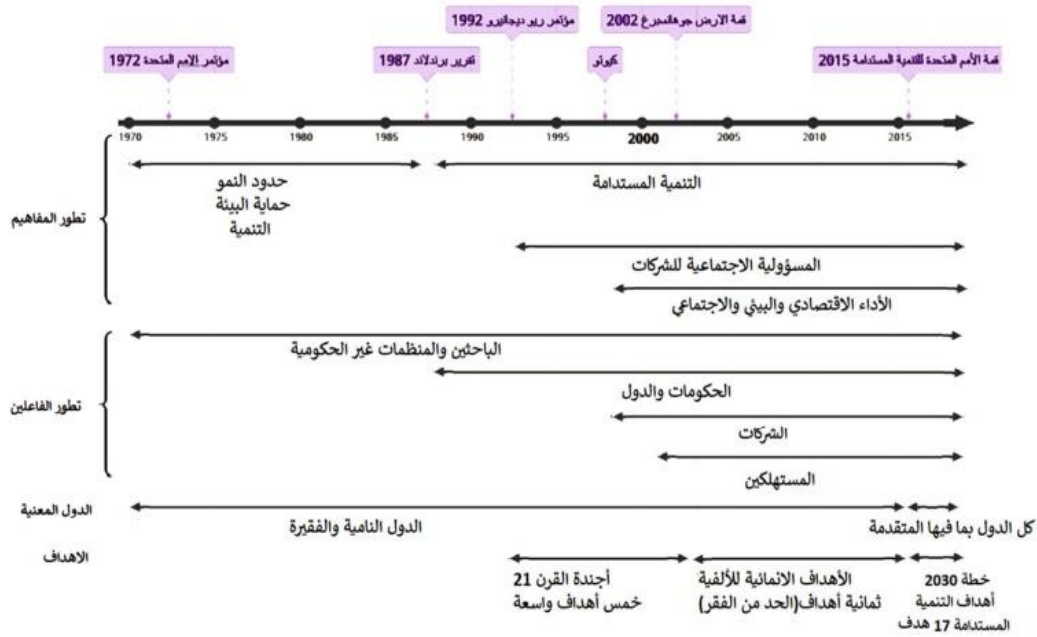
- أ- إعلان ريو:- يتكون من 27 مبدأ حول العمل البيئي والتنموي إذ تناولت بعض تلك المبادئ الاهتمامات التنموية والحق في الحاجة إلى التنمية ومكافحة الفقر بينما ركزت مبادئ أخرى إلى تحقيق أدوار أهداف المجتمع (فوزيه برسولي، لحضري محمد، 2018، ص 6).
- ب- جدول أعمال القرن 21:- وهو برنامج عمل قوي تنفذه الأمم المتحدة ولكنه غير ملزم ويدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة وأوضحوا أن الحكم الرشيد والسلام واحترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية هي عناصر مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة كما تراوحت توصياته بين أساليب جديدة للتعليم وطرق جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعية وطرق جديد في مشاركة اقتصاد المستدام (United nation, 1992).
- ت- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC):- حيث أكد على ضرورة استقرار معدلات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند المستويات التي لا تضر بالمناخ العالمي (United nation, 1992).
- ث- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD):- تقوم على الحفاظ للتنوع الجيني وتنوع فصائل ونظم الإيكولوجية والمشاركة في الاستغلال فوائده وتقاسمها بصورة عادلة ومتوازنة (United nation, 1992).
- ج- إعلان مبادئ إدارة الغابات:- وهي وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التفسير المستدام للغابات في العالم (www.Un.org, 2022).
- ح- إنشاء لجنة التنمية المستدامة (CSD):- يعمل هذه اللجنة بشكل كبير على دفع جدول أعمال التنمية المستدامة داخل المجتمع الدولي، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) وافقت الدول الأعضاء على إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يحل محل هذه اللجنة (www.sustainable development.un.org, 2022).
- 8- 1994:- المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزيرة الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس) يعتمد على عمل برنامج بربادوس الذي نص على إجراءات وتدابير محددة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزيرة الصغيرة النامية (مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، 2017، ص 156).
- 9- 1997:- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية والمعروف أيضا باسم (ريو+5) في يونيو 1997 واستعرضت التقدم الذي أحرزته الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مواجهة التحدي تحقيق أهداف جدول الأعمال 21 في السنوات الخمس التي تلت قمة الأرض في ريو (United Nation, 1997). وفي أواخر هذا العام وقع أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف على بروتوكول كيوتو باليابان ويقضي البروتوكول بالزام الدول الصناعية تخفيض مجموع انبعاث غازات الدفيئة بنسبه 5 % على الأقل مقارنة مما كانت عليه عام 1990 إما الدول النامية فلم يرتب عليها البروتوكول أي التزامات جديدة) (الأمم المتحدة، 2005).
- 10- 2000:- عقدت قيمة الألفية في نيويورك في الفترة 6 إلى 8 سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة حيث حضرت 189 دولة عضواً وخرج المشاركون في القمة بما أطلق عليه أهداف التنمية للألفية، حيث تم اعتماد قرار بهذه الأهداف والتوقيع عليها الذي بموجبها يلتزم دول العالم في مكافحة الفقر، الجوع، المرض، الأمية، استدامة البيئي، التمييز ضد المرأة وإقامة شراكة العالمية تقرر أن يتم هذه الأهداف خلال خمسة عشر عاما قادمًا، وتتألف الأهداف الإنمائية للألفية من ثمانية أهداف و 21 غاية و 60 مؤشراً لقياس إحراز تقدم في تحقيق الأهداف (عبد القادر ناصري، 2015، ص 270).
- 11- 2002:- اجتمع 104 رؤساء دول مرة أخرى في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا ما بين 24 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 تحت عنوان (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) كما سمي (أيضاً ريو + 10) وخلال هذه الفترة عقد مؤتمر 17 جلسة عامة (United Nation, 2002). وعلى الرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة إلا أنها تمت مراجعة وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأهداف الألفية وكذلك استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن يؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة وأكد على علاقة ترابطية متكاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية وأقترح إجراءات مطلوبة باتخاذ الترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها (زيبار الشاذلي، آيت عيسى الرابع، 2020، ص 46-47).
- 12- 2005:- عقدت هذه القمة في الفترة 14 إلى 16 سبتمبر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك تحت عنوان "في جو من الحرية أوسع" وحضر أكثر من 170 رئيس الدولة، وتهدف هذه القمة إلى التزام الحكومات بصرامة بتحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية بحلول عام 2015 كما خصص 50 مليار دولار سنوياً لمكافحة الفقر وعمل على إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية فضلا عن تدابير إضافية لضمان القدرة لتحمل الديون على المدى الطويل وأصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ لما يتضمنه من تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري (United Nation, 2007, pp. 3-6).
- 13- 2007:- خلال فترة ما بين 3-15 ديسمبر انعقد مؤتمر الأطراف الدولية لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا وتمحورت نقاشات ذلك المؤتمر حول ارتفاع درجة حرارة الأرض والمشاكل البيئية الأخرى (United Nation, 2007).

14- 2010:- بعد المؤتمر السابق بثلاث سنوات أُنعت قمة المناخ في كوبنهاغن سنة 2010 ويعود السبب إلى تأكيد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم ما زالت في تدهور مستمر على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت تلك القمة التغيرات المناخية وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي جوانب البيئة، إلا أن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة، حيث اكتفي الأعضاء بتحديد الخطوط العريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري (مجدوب خيرة، 2019، ص 98).

15- 2012:- بعد عشرين عاما من قمة الأرض سنة 1992 في ريو دي جانيرو عقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 حول التنمية المستدامة في ريو المعروفة أيضا باسم (ريو + 20) إذ اعتمدت الدول الأعضاء في وثيقة ختامية بعنوان (المستقبل الذي نصبو إليه) التزامهم بالتنمية المستدامة والتشجيع بناء على مستقبل مستدام اقتصادي واجتماعي وبيئي لصالح الأرض لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (United Nation, 2012, pp. 1-4). ركزت المناقشات الرسمية على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والتركيز على أجندة التنمية لما بعد عام 2015 (سعد الدين عبد الجبار، شتاحة عمر، 2016، ص 116).

16- 2015:- في احتفال منظمة الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين انطلقت خطة التنمية المستدامة 2030 تحت عنوان "تحويل عالمنا" لتقدم أهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة في الفترة 25 إلى 27 سبتمبر 2015 بمدينة نيويورك حيث اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في منظمة الأمم المتحدة لاعتماد أول خطة للتنمية المستدامة لكوكب الأرض (محمد فتحي عبدالغني، 2020، ص 419-420). وتضم الخطة الجديدة 17 هدفا و169 غاية مقابل 8 أهداف و21 غاية بالنسبة للخطة أهداف التنمية الألفية وأن الهدف من الخطة إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة شعوب العالم وللقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع والحماية البيئية ولمكافحة تغير المناخ وبعد مرور شهرين عقد مؤتمر باريس 2015 بشأن تغير المناخ المعروفة أيضا باسم (COP21) تم التوقيع على اتفاقية باريس تمت المصادقة عليها من قبل 190 طرفاً التي يهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة في نهاية سنة 2030 (www.Un.org, 2015).

يوضح الشكل التالي أهم المراحل بها تطور مفهوم التنمية المستدامة بالإضافة إلى مراحل تبني المفهوم من قبل الأطراف الفاعلة.



الشكل رقم (1)

1. Liubov Zharova, Anna chechel, Historical aspects of sustainable development and economic evolution interconnection, SKHID,2,10.2184711728-9343.220.2(166)201399,2020, p23.

2. جامع عبد الله، انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية- دراسة حالة جزائري، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير- بسكرة- الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2021/2020، ص 16.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة

على الرغم أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والعلماء والمفكرين والمؤسسات المحلية والدولية للأفراد والأطراف الفاعلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم، إلا إن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام جهودهم في تحقيق التنمية المستدامة إذ تواجه دول العالم وخاصة في البلدان النامية العديد من المعوقات التي تقف في وجه خطط وبرامج التنمية المستدامة وكان من بين أهمها وأبرزها:

أولاً/ المعوقات الخارجية: أن من أهم المعوقات الخارجية التي تؤدي إلى ضعف التنمية المستدامة هي (ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، 2006، ص 21):

أ- الحروب والنزاعات المسلحة وعدم استقرار الوضع الدولي والاحتلال الأجنبي

حيث إن الحروب والنزاعات المسلحة تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي وبالتالي التنمية المستدامة، كما أنها في المجمل تؤثر على تدمير الحياة وانهايار الاقتصاد، كما أنها تحد من طموحات الإنسان بتحقيق حياة سعيدة في بيئة آمنة لذلك يجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع التشريعات والتزامات التي تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها وبالتالي تبرز ضرورة مراعاة الكرامة الإنسان طبقاً للقانون الدولي ومنع تخريب المنازل المدنية والمنشآت المدنية، كما أن عدم الاستقرار يسبب بشكل رئيسي في تعطيل السياسات التنموية بسبب الاستهلاك الجزء الأكبر من الموارد المألمة والمادية الشحيحة التي يجب أن توضع في خدمة محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة، وما من بلد ابتلي بالنزاعات حقق حتى الآن ولو هدف واحد من الأهداف الإنمائية (محمد مجيد محمود، 2017، ص 8). كما ينعكس عدم استقرار على واقع البيئة الاستثمارية على

سبيل مثال العراق أصبح طاردا للاستثمار وليس جاذباً له كونه يحتل مرتبة 172 من أصل 190 دولة عام 2020 ضمن مؤشر أداء الأعمال الصادرة عن البنك الدولي (World Bank Group, 2020, p. 4).

ب- العولمة

لقد عرفت العولمة انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم وبرزت مظاهر العولمة في عدة صور أبرزها تحرير التجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والثورة المعرفية وهذا التماثل أثر على عملية التنمية نتيجة المتغيرات التي جعلت العالم يتأثر ببعضه سلباً أو إيجاباً، وخاصة أن منتجات الدول النامية لا تستطيع التنافس مع منتجات الدول المتقدمة مما جعل الدول النامية في حالة تبعية دائمة وفي فجوة كبيرة في ظل العولمة التجارية، ومن جانب أخرى تهيمن الاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الوطنية نتيجة لما أصحاب هذه الاستثمارات من قدرة معرفية ومالية ومهارة بشرية عالية ويرى البعض أن العولمة تتيح فرصه في مجالات التجارة، الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا مما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستويات معيشية، ولكن في نفس الوقت هناك تحديات خطيرة قائمة مثل الأزمات المالية الشديدة وعدم الأمن والفقر.

ت- نظام جديد للتجارة العالمية

لقد المؤتمر الدولي للتجارة والعمل سنة 1945 على تحرير التجارة وتخفيض الرسوم وإنشاء المنظمة الدولية للتجارة، أن فتح الأسواق أمام صادرات الدول المتقدمة يصب في صالح تلك الدول، إقحام المعايير البيئية لمنع دخول سلع الدول النامية للأسواق العالمية بينما لا تستطيع الدول النامية القيام برد فعل معاكس ولا يوجد تكافؤ للمنافسة بين أسواق الدول النامية وأسواق الدول المتقدمة وأن برامج التنمية في الدول النامية غير قادرة على القيام بمتطلبات النظام الجديد للتجارة سواء كانت قانونية أو فنية أو معلوماتية، إلا أن هذه الآثار تتفاوت من دولة نامية إلى أخرى حسب مستوى التطور الاقتصادي والقدرة على التكيف وفعالية الإجراءات الجمركية والضريبية، لقد ساهم هذا النظام في تبعية اقتصادية وعلاقات دولية غير متكافئة أدت بالدول النامية إلى إنتاج السلع الأولية بينما الدول المتقدمة تنتج وتصدر سلعاً مصنعة، كما أن الشركات متعددة جنسيات تقوم بتوزيع دخول غير عادلة وهذا يشجع على طلب سلعهم التي ينتجونها (معمرى بن عيسى، 2018، ص 66-67).

ث- التمويل والديون

تفتقر الدول النامية في إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بسبب الديون المتركمة حيث يحول تراكم الديون دون نجاح خطة التنمية إذ تشكل خدمة الديون عبئاً ثقيلاً على معظم الدول النامية وهذا بدوره يؤدي إلى أزمة التمويل وعدم التزام الدول المتقدمة بتقديم 0.7% من إجمالي ناتجها المحلي كمساعدات للدول النامية في تنفيذ مشروعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وعدت بها في مؤتمر قمة الأرض (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص 297-305). والجدول الآتي يوضح ذلك:-

جدول (2) * الدين العام الخارجي في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	الدين العام الخارجي		خدمة الدين		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
الأردن	19317.2	16859.7	2935	3022.7	44.1	37.8
تونس	37576	36431	3003	3161	95.8	92.9
مصر	123490.5	112670.5	10274	13060.8	34	37.2
لبنان	33399	33366	4584	5079	178.3	62.3

*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 201-203.

ج- الحصار الاقتصادي

وهي عبارة عن منع دخول وخروج السلع للدولة الواقعة داخل الحصار وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة وأثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بعيدة مدى وعدم إمكانية الدولة في التزام بمسؤولياتها اتجاه التنمية المستدامة (الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في أختلال موازين الدول، 2022).

ح- عدم التزام جاد للدول متقدمة بقيادة مجهودات التنمية المستدامة

ويعد أوضح مثالا على ذلك هو: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ سنة 2017 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2020 لقد وقعت هذه الاتفاقية من قبل 190 دولة والمعروفة أيضا باسم "كوكب 21" ليصبح عدد دول فيها 189 بعد انسحاب الولايات المتحدة وهذه الاتفاقية تهدف إلى انخفاض درجة الحرارة العالمية خلال القرن الحالي إلى ما دون درجتين مئويتين ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة (www.news.un.org, 2022).

ثانياً / المعوقات الداخلية: إن معوقات الداخلية ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية المستدامة وإنما تختلف درجة حدتها وشدتها من واقع اجتماعي لآخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ينقسم المعوقات الداخلية إلى:

1- المعوقات الاجتماعية: أن من أهم معوقات عملية التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية هي:

أ- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج إي زيادة حجم السكان دون زيادة متناسبة معه من النمو الاقتصادي وهذا يؤثر سلباً على التنمية مع عدم استغلال الأمتل لتلك القوى البشرية المتزايدة حيث يترتب على هذه الزيادة غير المستغلة نقصاً في دخول الأفراد والتأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كذلك زيادة التلوث، كما نري في جدول الأدنى.

جدول (3) * عدد السكان في بعض الدول العربية المختارة (ألف نسمة)

السنة الدولة	2000	2010	2016	2017	2018	2019	2020
العراق	24,086	32,40	36,169	37,139	38,124	39,127	40,150
مصر	63,974	78,685	91,023	94,798	97,147	98,902	100,689
اليمن	17,461	23,154	27,426	28,170	28,499	29,162	29,826
الجزائر	30,416	35,978	40,551	41,389	42,578	43,424	43,850

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 302.

ب- سوء التوزيع السكاني جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو بين المناطق المجتمع وهو ما يشير إليه خلل النسق الإيكولوجي، حيث يجبر البلدان النامية السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية على إيجاد فرص همل جديدة وتقديم خدمات العامة ويعتبر هذا تحدياً آخر في التنمية المستدامة، وأن مؤشر الكثافة السكانية لتلك البلدان كبيرة جداً إذا ما قورنت بنفس مؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (36.2)، كما نري في الجدول (3).

جدول (3) * المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في بعض الدول العربية (نسب مئوية)

الدولة	المساحة (كم ²)		الكثافة السكانية (فرد/كم ²)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)			
	2020	2020	2010	2020	2010	2019	2019	2019
الأردن	89,318	75	121	82.5	17.5	90.3	9.7	90.3
تونس	163,610	65	71	66	34	68.8	31.2	68.8
العراق	435,052	75	92	55.7	44.3	70.7	29.3	70.7
لبنان	10,452	474	653	87.2	12.8	88.8	11.2	88.8

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 303.

ت- مشكلة الفقر في بعض دول العالم ومنها على الخصوص الدول النامية والتي تزداد حدة الأمية وانخفاض مستوى التعليم عليهما وانخفاض الإنفاق عليها والتفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية مما يترتب على ذلك من عدم إدراك الشخص الأمي لأهمية التنمية في مجتمعه ومتطلبات تلك العملية والمساهمة الإيجابية فيها والإستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، في الجدول ادنى، يبين لنا مؤشرات الفقر في العراق.

جدول رقم (4) * مؤشرات الفقر في العراق للسنوات (2007-2021) (مليون نسمة)

السنة	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر (%)	عدد الفقراء
2007	76896	22,4	6,648
2012	105500	18,9	6,465
2014	105500	22,5	8,101
2018	110880	20,5	7,370
2020	111000	31,7	12,680
2021	115000	29,6	12,271

*المصدر: جمهورية العراق-وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، العراق...والعودة الى المسار التنموي 2021، ص 35.

ث- عادات مرتبطة بالنمط الإنفاق الاستهلاكي التي لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل ومنها عادات الإنفاق البذخي وظاهرة التبذير خاصة في المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية، وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام التشغيل بشكل واسع، مثلاً في العراق أن إنفاقاً على موارد الغذائية يشكل 32 % من هيكل إنفاق الأسرة (رافقت محمد، 2022).

ج- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استعمالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وظاهرة الاحتباس الحراري بسبب الاستهلاك المتزايد للنفط والفحم والوقود الطبيعي والغاز التي تؤثر بشكل كبير على تقليص المياه وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة والاستغلال للنشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الدول العالم.

ح- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في الصيف ومعدلات البخر والتبغير، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر (نحو مجتمع المعرفة، 1427 هجرى، ص 83).

2- المعوقات الاقتصادية

واحد من المؤشرات التي يبين لنا مدى المستوى التي وصلت إليها البلاد في التنمية هي الحالة الاقتصادية ومن أهم معوقات التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية هي:

أ- انتشار البطالة في المجتمع حيث تعد من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تنميتها تؤثر في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة وارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع (خدمات) من جهة أخرى وهذا يؤدي إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عن انخفاض مستوى الدخل الفردي والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك المطلوب لإدامة الحياة الصحيحة وتقليل معدل توفير رأس المال وبالتالي يؤدي إلى تقليل الاستثمار، وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية، وعلى سبيل المثال في العراق ترتفع معادلات بطالة بشكل مخيف والتي تتراوح ما بين 10 % - 20 % حسب المصادر المختلفة.

ب- ضعف في هيكل بنیان الصناعي للدول النامية، وكذلك التبعية الاقتصادية وتبعاً لذلك ارتهان التنمية الاقتصادية للخارج ويعد هذا الأمر من أكثر الجوانب ظلماً على تلك البلدان التي وضعتها الدول المستعمرة والتي أدت إلى التبعية التجارية يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية ومن مظاهرها اعتماد الدول النامية لصادرات منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات تصدورها في صورة مواد أولية وإبقاء البلدان النامية في حالة تخلف اقتصادي مع إجهاض أي محاولة للتصنيع حتى تظل مصدراً لحاجات السوق في الدول المتقدمة من الموارد الخام وسوقاً ضخماً لتسويق فائض منتجاتها. كما نرى في الجدول التالي:

جدول (5)* صادرات الصناعية لبعض الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2010 و 2020) (مليون دولار)

الدولة	نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2020	2010	2020	2010	2020	2010
الجزائر	4.8	1.8	0.2	0.3	0.5	0.6
العراق	2.4	0.2	1.4	0.0	0.2	0.1
مصر	59.2	43.4	10.7	6.3	12.5	20.5
ليبيا	1.1	2.3	1.2	0.0	0.2	0.0

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 343

ت- ضعف البنيان الزراعي من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل وسيادة الإنتاج الواحد والقصور في استغلال الموارد الطبيعية وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة من المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، كما يتضح في الجدول أدناه

جدول (6) * نسبة مساهمة الصادرات الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (مليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	القوى العاملة بالزراعة (%)	الصادرات الزراعية	نسبة مساهمة الصادرات الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الجزائر	169,857	14.5	552	0.3
العراق	216,727	3.6	80	0.03
لبنان	53,556	1.3	915	1.7
مصر	303,167	23.3	6,658	2.1

* المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، مصدر سابق، ص 298، 319، 325

ث- الحلقة المفرغة للفقير: إن انخفاض مستويات الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي نقص رؤوس الأموال لمواجهة الاستثمار مما يعني ضمناً انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وكذلك نقص المؤسسات الادخارية والمالية والنقدية والاستثمار غير المنتج وتضخم النفقات الإدارية وبالتالي ارتفاع كلف تشغيل القطاعات الاقتصادية حيث تعتبر هذه العوامل من أهم المشكلات التي تواجه البلدان النامية والتي لم تسمع لتحقيق تنمية واقعية ومستمرة (سعید فکرون، 2021، ص 57-60).

ج- عدم موازنة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض الدول النامية، أن عملية استيراد نماذج تنموية من قبل الدول النامية كانت سبباً في تدهور المشروعات الإنتاجية وعلى الخصوص التقليدية منها (عبد الرحمن محمد الحسن، 2022، ص 8).

3- المعوقات الإدارية:- إن من أهم المعوقات التنموية المستدامة من الناحية الإدارية هي:

- قلة عدد الإخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية حيث تفتقر العديد من البلدان النامية إلى وجود كفاءات ذات قدر عالية من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية (اسراء ربحي، 2016).
- ضعف الأجهزة الإدارية تنظيمياً ومالياً وبشرياً.
- قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤدي سلباً على الأداء الفعال.
- تفشي ظاهرة التسبب والجمود بالجهاز الإداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية.
- سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية.
- البطء الشديد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري.
- عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الإداري في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة (معمري بن عيسى، مصدر سابق، ص 69-70).
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري نابعة من ضعف القوانين والتشريعات الرادعة وغياب الرقابة والمساءلة، وكثرة مسائل الرشوة مما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات وإعاقة تنفيذ المشاريع التنموية المستدامة (www.transparency.org، 2021)، مثلاً يصنف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم إذ احتل المرتبة 157 عالمياً ضمن المؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة شفافية الدولية عام 2021 (محمود على الشرفاوي، 2016، ص 281-280).

4- المعوقات السياسية: تتمثل معوقات التنمية المستدامة من الناحية السياسية بما يلي:

- التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطاً واضحة على الدول النامية حتى تصبح مواليه لها قد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث الثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية وكذلك تسهم المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة في زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية كذلك ربط اقتصاديات تلك الدول باقتصادات الدول المتقدمة مع عدم إمكانية منافستها مما جعلها تابعة لها.
- انعكاس السلوك الاقتصادي للدول المستعمرة الذي عايشه معظم البلدان النامية بحيث بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن مما يصبح متغير جوهر في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.
- تشتت المجتمعات النامية بعدم الاستقرار السياسي حيث يشكل ذلك عائقاً أمام عملية التنمية، إضافة إلى تفقر البلدان النامية إلى حد كبير لنظام الديمقراطية والذي يستند إلى فتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل تداول الحكم.
- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية وهذا يظهر جلياً في ضعف المشاركة السياسية وتدني ثقافة المجتمع.
- تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف مرتبطة بالتقليدية العشائرية) على النظام السياسي ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.
- إن قدرة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسره أو جماعة واحدة حاكمة، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللامعالية في توزيعها (السعيد فكرون، 2005-2004، ص 146-147).

الاستنتاجات والمقترحات

في ختام هذا البحث يمكن تدوين مجموعة من النتائج والاقتراحات سندرجهما على نحو الآتي:

أولاً/ الاستنتاجات

- 1- إن المتتبع للنتائج العامة يرى بأن عملية التنمية عملية هامة لكل البلدان، حيث كان مفهوم التنمية عبارة عن النمو بينما تطور هذا المفهوم وأصبح يضمن الجانب البشري للتنمية ثم تطور هذا المفهوم إلى مفهوم التنمية المستدامة ليضمن تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والصاعدة مع المحافظة على البيئة وكذلك إعطاء العنصر البشري دوراً هاماً في عملية التنمية باعتبارها أداة وهدف التنمية.
- 2- إن تبلور الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال الإعلانات الدولية والاجتماعات الأممية وفروعها بدءاً من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية، وإعلان ستوكهولم يعد وصولاً إلى المؤتمر لتحويل عالمنا في سنة 2015 وانطلاق نحو أهداف التنمية المستدامة في 2030.
- 3- إن هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة خصوصاً في البلدان النامية ومن هذه العوامل ضعف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري كما أن انتشار ظاهرة الفساد وغياب الحكم الرشيد دفعت عملية التنمية في تلك المجتمعات إلى عرقلة الجهود التنموية أضاقاً إلى المعوقات الخارجية.
- 4- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة وخاصة في البلدان النامية التي هي كفيلاً بتبني وتجسيد المفاهيم والتطبيقات البيئية السليمة.
- 5- قصور الجانب الرقابي على المستوى الدولي وهذا يجعل من البلدان عدم التزام في الاتفاقيات والإعلانات العالمية وكما هو معلوم أن هذه الإعلانات لا تتمتع بالقيمة القانونية الإلزامية الأمر الذي لا يساهم في تحقيق نتائج إيجابية من ناحية البيئية ولا من ناحية التنمية المستدامة.
- 6- أصبحت التنمية المستدامة اليوم من أهم القضايا بل أصبحت حتمية ولا مفر منها، التي تعمل على تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير بنية بيئية صحيحة خالصة من التلوث والتبذير وغيرهما.
- 7- استقرار التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" طبقاً لتقرير بورتلاند 1987.
- 8- إدخال البعد وأدوات الاقتصاد البيئي في الخطط وإدارة الاقتصاد الوطني كبديل من أدوات اقتصاد السوق الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.

ثانياً / المقترحات

- 1- مساهمة كل فئات المجتمع والطبقات والجماعات بشكل متناسق في التنمية المستدامة لأنها تنمية المجتمع ولا يمكن اعتماد على مورد واحد.
- 2- ضرورة استفادة البلدان النامية من التجارب الناجحة في التنمية المستدامة وتركز على تنمية الذات واستغلال ما لديها من إمكانيات متاحة والاهتمام بأعداد إستراتيجيات وخطط معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بكل أبعادها.
- 3- ضرورة مواصلة الجهود للتحويل للزراعة المستدامة من خلال دعم حكومي بمستلزمات الزراعية العضوية، وكفاءة استخدام المياه ولتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وسلامة البيئية.
- 4- ضرورة إنهاء النزاعات السياسية والأمنية لكي تجعل من أهداف التنمية المستدامة قريبة المنال.
- 5- بذل مزيداً من الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق تطوير مهارات البشرية وتحسين المستويات التعليمية والصحية وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار وتخصيص المزيد من التمويل للبحوث والتطوير والتكنولوجيا التي تساهم في الحد من التغيرات المناخية.
- 6- التوجه نحو محاربة الفساد بكل اشكاله من خلال إصدار تشريعات والمراقبة عليها من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- 7- ضرورة نشر الوعي على مستوى الأفراد والمؤسسات اتجاه البيئة الطبيعية من خلال رفع الوعي البيئي بشتى الطرق التشريعية ومن خلال إصدار قانون حماية البيئة أو توجيه ذلك عبر القيم الدينية السماوية.
- 8- الحث نحو المساهمة والمشاركة الفاعلة للمؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة وضرورة المصادقة على أية اتفاقات حول البيئة.

9- ضرورة توجه نحو المجتمع الدولي حل مشاكل الفقر والبطالة والتدهور البيئي لأن معالجة هذه المشاكل ستسهل التغلب على مشاكل التنمية المستدامة.

مصادر

1. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تغطيتها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 19.
2. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 347.
3. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، منتدى العالم الثالث مكتبة مصر 2020، ص 17-18.
4. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.
5. عبد القادر لخضر، آدم رحمون، سعد مقص، الخيارات استراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، جوان، 2018، ص 92.
6. ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 150.
7. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تغطيتها وأدوات قياسها، 2007، مصدر سابق، ص 25-24.
8. United Nations, Report of the world commission on environment and development, our common future, 1987.
9. أحمد حتى، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية أعمال ملتقى الوطني الأول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر- الأبعاد والتحديات، 04-05 فيفري 2020، ص 280.
10. United Nation, Report of the United Nations conference on environment and development, Rio de Janeiro -3-14 June 1992, volume 1, Resolution Adopted by the conference, New York 1993.
11. United Nation development program (UNDP), human development report 2011, sustainability and equity: A Better for All, 2011, P17.
12. عودة راشد الجبوسى، الإسلام و التنمية المستدامة، رؤية كونية جديدة، مؤسسة فريد ريش إيبيرت، عمان، 2013 و ص 22.
13. سهير إبراهيم حاتم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ن منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2014، ص 112-113.
14. سمير الأمير غازي عبد الحميد، فاروق فتحى السيد الجزائر، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصرى)، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، عدد خاص 2020، ص 5.
15. ماعى يوسف، الحسين عمروش، التنمية المستدامة في إطار البنك الدولي، مجلة الدراسات القانونية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة العولمة – جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 773-774.
16. سعد قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة إلى العراق، في المنظر الاقتصادي للتنمية المستدامة- التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 22.
17. شايب نبيل، إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية وصفية لهم حتمية التطور ورهانات تيسير البيئي، المجلة الجزائرية العولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص 30.
18. هلال صالح الحديد، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات)، مجلة علوم البيئة، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسبوط، المجلد 21، العدد 1، مارس 2018، ص 16.
19. فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المألنة في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة- جزائري، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2009-2010، ص 125.
20. محمد غربي، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟، مجلة الأكاديمي، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص 64.

21. صبيحة سمد، جهود التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص 311.
22. عبد الكامل عطية، خدوش صلاح الدين، التنمية المستدامة قراءة في الأسس الأهداف الأهداف، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 3، العدد 8، 2020، ص 311.
23. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومقطع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 11.
24. إسلام محمد بنا، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية- كلية التجارة، المجلد 1، العدد 4، 2014، ص 11.
25. موساوي رقيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مالية ولأسواق، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص 391-410.
26. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Guidance in preparing a National sustainable development strategy: Managing sustainable development in the new millennium, Background paper: No 13, Ghana, 2001, p 14.
27. وكالة حماية البيئة الدنماركية، تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتفاقية بازل (تقرير الإرشادات)، الجزء الأول، مارس، 2004، ص 7.
28. سقني فلكية، استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 106.
29. فوزيه برسولي، لحضري محمد، الجزائر في تحقيق التنمية البيئية في البيئة المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 6.
30. United nation, Sustainable Development, United Nations conference on environment & development, Rio de Janeiro, brazil, 3 to 14 Jun 1992, AGENDA 21.
31. United nation, United nation framework convention on climate change, 1992.
32. United nation, Convention on biological Diversity, 1992.
33. www.Un.org , 3:45 pm, 07 Aug 2022.
34. www.sustainable.development.un.org/csd.html, 3:47 pm, 07 Aug 2022.
35. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص 156.
36. United Nation, General Assembly, Special session for the purpose of an overall review and appraisal of the implementation of agenda 21, fifty-first session agenda item 97(6), 20/ January 1997.
37. الأمم المتحدة، بروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2005.
38. عبد القادر نصري، الأهداف الإنمائية الثالثة قبل السنة من موعد انتهائها- 2015، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 1، 2015، ص 270.
39. United nation, Report of the world submit on sustainable development, Johannes Berg, South Africa, 20 August-4 September, New York 2002, p 74.
40. زيبان الشاذلي، آيت عيسى الرابع، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة، مجلة الدراسات التجارية الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 46-47.
41. United nation, General Assembly, In larger freedom: towards development, security and human rights for all, Fifty-ninth session, agenda items 45 and 55 ,2007 p3-6.

42. United nation, framework Convention on climate change, report of the conference of the parties on its thirteenth session, held in Ball from 3 to 15 December, 2007, part two, 2007, p 3-8.
43. مجدوب خيرة، سل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث و نوعية في العلوم الإقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 98.
44. United Nation, Report of the United Nations conference on sustainable development, Rio de Janeiro, Brazil ,20-22 Jun, 2012 P 1-4.
45. سعد الدين عبد الجبار، شتاحة عمر، التنمية المحلية المستدامة مفصلة حتمية لكترونولوجيا التنمية في الفكر الإقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 116.
46. محمد فتحي عبدالغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعادها، مجلة العين والتجارة، المجلد 50، العدد 2، 2020، ص 419-420.
47. www.un.org/e/en/conferences/environment/new_work_2015, 12:22 am, 09 Aug 2022.
48. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسنى، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 21.
49. محمد مجيد محمود، التنمية المستدامة فى الوطن العربى، المعوقات والمتطلبات، المجلة الليبية العالمية، المجلد 2، العدد 25، 2017، ص 8.
50. World Bank Group, Doing Business Comparing Business Regulation 190 Economics, 2020, p 4.
51. معمرى بن عيسى، التنمية: تطور مفهومها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 66-67.
52. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية والتنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الإسلامى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 297-305.
53. الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في أختلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع www.rawabetcenter.com 5:33 pm, 10 Aug 2022
54. www.news.un.org 6:00pm, 10 Aug 2022.
55. رأفت محمد، ماذا يمنع التنمية لدول العالم الثالث، هل كان الأمر أمرهم؟ على الموقع www.mashroo3na.com , 10:16 pm, 10 Aug 2022.
56. نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامى، جامعة الملك عبدالعزيز، وكالة الجامعة للدراسات العلنا والبحث العلمى، الإصدار الحادي عشر، 1427 هجري، ص 83.
57. السعيد فكرون، معوقات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 2، 2021، ص 57-60.
58. عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى استراتيجىة الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسلية، 15-16/11/2011، السودان، ص 8.
59. إسرائ ربحي، معوقات التنمية في الدول النامية، 4 ديسمبر 2016، على الموقع www.mawdoo3.com 12:39 pm, 11 Aug 2022.
60. معمر بن عيسى، مصدر سابق، ص 69-70.
61. <https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/irq>
62. محمود على الشراقوي، النمو الإقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 280-281.
63. السعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسطينة، الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004-2005، ص 146-147.